

بعد تفضيل أصحابها الاحتفاظ بأراضيهم

وزارة البلديات تلغي استملاك 9 أراضٍ لمشاريع إسكانية

كتبت - عائشة الصديقي:

بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة، وبالأخص المادة رقم (31) والتي تنص على: «يجوز لمن تم استملاك عقاره أن يسترد هذا العقار إذا قرر المستملاك لاعتبارات أو ظروف يقدرها، الاستغناء عن تنفيذ المشروع الذي تم الاستملاك من أجله، وذلك ما لم يقرر مجلس الوزراء تخصيص العقار موضوع الاستملاك لأي من أعمال المنفعة العامة الأخرى، ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة، وحق من تم استملاك عقاره التظلم والطعن على قرار مجلس الوزراء. كما يتوجب على المستملاك الذي يقرر الاستغناء عن العقار موضوع الاستملاك أن يخطر من تم استملاك عقاره بالاستغناء عن هذا العقار وعدم لزومه لأي من أعمال المنفعة العامة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول



وزير البلديات

لا تقل عن ستين يوماً للتقدم بطلب لاسترداد هذا العقار وإعادة مبلغ التعويض الذي استلمه عن العقار أو قيمته السوقية أيهما أقل باستثناء الحقوق الأخرى، فإذا ما انقضت هذه المهلة دون تقديم الطلب وسداد قيمة العقار سقط الحق في الاسترداد ويكون للمستملاك أنواع التصرفات». وكانت قرارات الاستملاك التي صدرت في الجريدة الرسمية في 17 يناير الجاري قد اكدت على أنه تم الاستغناء عن 5 أراضٍ كانت مقررة للمشروع الإسكاني في المنطقة القديمة بالحورة في مجمع 318 حسب طلب وزارة الإسكان، وكذلك الاستغناء عن 4 أراضٍ كانت مخصصة لمشروع مقر البلدية الواقع العقار ضمن دائرة اختصاصها، على أن يحدد له مهلة

وأن ينشر قرار الاستغناء عن العقار موضوع الاستملاك في الجريدة الرسمية، ويعلق قرار الاستغناء في مقر البلدية الواقع العقار ضمن دائرة اختصاصها، على أن يحدد له مهلة

أصدر وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني د. جمعة الكعبي 9 قرارات استغناء عن مجموعة من العقارات المستملكة لصالح مشروعات إسكانية في كل من الحورة وجنوسان. وأكدت مصادر لـ «الأيام» أن أسباب استغناء وزارة البلديات عن هذه الأراضي هو تفضيل أصحابها الاحتفاظ بأراضيهم عوضاً عن حصولهم على تعويض، كونهم بحرينيين وبموجب القانون فإن البحريني يخير ما بين الاحتفاظ بأرضه أو الحصول على تعويض نظير استملاك أرضه للمنفعة العامة. وكان قرار الوزير قد جاء بناء على الصلاحيات المخولة له بموجب القانون رقم (39) لسنة 2009

الفاضل: لا نتدخل في اختيار أعضائها

تشكيل هيئة للمواكب الحسينية بالوسطى في يوليو

طرح محافظ الوسطى مبارك الفاضل لدى لقائه رؤساء المآتم والروضات الحسينية وهيئات المواكب الحسينية في مبنى المحافظة بحضور رئيس الأوقاف الجعفرية السيد حسين العلوي ونائب المحافظ د. الشيخ صباح بن حمد آل خليفة موضوع تشكيل هيئة للمواكب الحسينية في المحافظة الوسطى تنفيذاً لتوجيهات وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، على أن يتم اختيار أعضائها من المآتم لكي يمثلون جميع المآتم في المحافظة، مؤكداً ان المحافظة لا تتدخل في الاختيار أو التوصية لكونه يخص المآتم والحسينيات. ورحب الحضور بذلك وودعوا أن يتم تسمية أعضاء الهيئة بمساعدة رئيس الأوقاف الجعفرية على ان يمنحوا مهلة حتى شهر يوليو من هذا العام لاكمال الترشيح ورفع الاسماء للمحافظ، مقدمين شكرهم للمحافظ على اهتمامه في متابعة كافة الإجراءات لإنجاحها وإتمامها بالشكل المطلوب لتسهيل جميع الأمور التي تلبى جميع احتياجاتهم.



«الصدقة البحرينية الصينية» تبحث مع السفير الصيني تطوير العلاقات



الصينية وهو على أتم الاستعداد لتقديم أي مساندة وتعاون لهذه الجمعية والتي هدفها تعزيز العلاقة ما المتبادلة بين البلدين.

زار أعضاء جمعية الصدقة البحرينية الصينية برئاسة خالد المؤيد رئيس مجلس إدارة الجمعية سفير الصين لدى البحرين حيث تم تقديم الشكر للتعاون الدائم لجمهورية الصين الصديقة وتبادل المقترحات لأعمال الجمعية الجديدة لسنة 2013 والتي تسعى الجمعية للقيام بها لصالح الطرفين. وأعرب رئيس مجلس الإدارة عن شكره للسفير على دعواته أعضاء الجمعية، مبيناً دور السفارة الكبير في خدمة جمعية الصدقة البحرينية الصينية خصوصاً بوجود العلاقة الحميمة بين البحرين والصين. وركز الأعضاء خلال لقائهم مع السفير عزمهم على التعاون المستمر بين مملكة البحرين والجمهورية الصينية في جميع المجالات، الاقتصادية والتجارية والثقافية والاجتماعية وغيرها، حيث جرى تبادل الاقتراحات حول كيفية تطوير عمل الجمعية والقيام بالفعاليات الجادة والمهمة لجمعية الصدقة البحرينية الصينية في جميع النواحي. وأعرب السفير الصيني عن ترحيبه لأي تعاون ما بين جمعية الصدقة البحرينية الصينية والسفارة

بعد اعتمادها من مجلس إدارة هيئة المؤهلات وضمان جودة التعليم

د. المضحكي: تدشين الهوية الجديدة يعكس مدلولات المرحلة القادمة



د. دواهر المضحكي

التقنية (بوليتكنيك البحرين)، ومشاريع لتطوير التعليم والتدريب الفني والمهني، ومبادرة لتطوير التعليم العالي وتوحيد أنظمة القبول، وختاماً إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب. وأوضحت أن عملية تحديث الهوية الجديدة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب مسألة في غاية الأهمية؛ لكونها تحقق الصورة الذهنية المأمولة لدى المعنيين والجهات ذات العلاقة من جهة، وتواكب مسيرة مهامها ومسؤولياتها الجديدة من جهة أخرى، في كل ما من شأنه أن يحقق المشاريع: المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب الذي تضمن خططاً طموحة للتطوير دخلت حيز التنفيذ منذ نهاية العام 2007، إلى جانب تنفيذ مشاريع ومبادرات تمثلت في إنشاء كلية البحرين للمعلمين، وكلية البحرين

مع صدور المرسوم الملكي عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في ديسمبر الماضي بتنظيم هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب وإعادة تسميتها إلى «الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب مؤخرًا الهوية الجديدة للهيئة بعد انضمام مشروع الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة عملها، والذي سيلبي بدوره تطورات ومتطلبات التوسع في نطاق عمل الهيئة ومسؤولياتها الجديدة والمهام التي نيظت بها، والذي سيشكل بذلك دافعاً حقيقياً نحو جدية السعي في تعزيز تطوير قطاعي التعليم والتدريب بوصفهما ركيزتين من ركائز قيام التنمية الشاملة. وأكدت الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب الدكتورة دواهر المضحكي أن تصميم الهوية الجديدة للهيئة بهذه الحلة المتميزة، قد جاء بالتزامن

اعتمد إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب مؤخرًا الهوية الجديدة للهيئة بعد انضمام مشروع الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة عملها، والذي سيلبي بدوره تطورات ومتطلبات التوسع في نطاق عمل الهيئة ومسؤولياتها الجديدة والمهام التي نيظت بها، والذي سيشكل بذلك دافعاً حقيقياً نحو جدية السعي في تعزيز تطوير قطاعي التعليم والتدريب بوصفهما ركيزتين من ركائز قيام التنمية الشاملة. وأكدت الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب الدكتورة دواهر المضحكي أن تصميم الهوية الجديدة للهيئة بهذه الحلة المتميزة، قد جاء بالتزامن



طارق الجلاهمة

بنك الإسكان: ارتفاع التمويلات الإسكانية بنسبة 71% العام الماضي

سجل بنك الإسكان ارتفاعاً بنسبة 71% في إجمالي قيمة التمويلات الإسكانية التي صرفها في 2012، إذ بلغ إجمالي قيمة هذه التمويلات 43.4 مليون دينار بحريني بمعدل 3.6 مليون دينار شهرياً، مقارنة بـ 25.4 مليون دينار بحريني، بمعدل 2.1 مليون دينار بحريني شهرياً، صرفها في 2011. واستفاد من هذه التمويلات 3509 أسرة في 2012 في مقابل 2566 أسرة في 2011.

وقال رئيس العمليات المصرفية ببنك الإسكان، طارق الجلاهمة: «أن عدة عوامل أثرت في ارتفاع الاستفادة من التمويلات الإسكانية، أهمها عودة الأوضاع إلى طبيعتها بشكل عام، بالإضافة إلى توفير البنك لخيارات الحلول التمويلية والإسكانية المختلفة ومن بينها توفير التمويل الإضافي الذي يقدمه البنك للمستفيدين من الخدمات الإسكانية والراغبين في رفع قدرتهم التمويلية لشراء، بناء أو ترميم المسكن الملائم، أخذاً في الاعتبار تميز بنك الإسكان بعدم ضرورة توفير ضمان للحصول على التمويل الإضافي، بالإضافة إلى عقد البنك اتفاقات مع عدد من المطورين العقاريين الذين يوفران المساكن ذات الكلفة المناسبة، والتي تجعل تملك هذه المساكن خياراً مريحاً مع توفر التمويل المناسب من بنك الإسكان». وتشير الأرقام إلى أن 44% من قيمة التمويلات استفاد منها 820 أسرة، بما قيمته 19.7 مليون دينار بحريني، فيما استفادت 894 أسرة من 12.8 مليون دينار بحريني لأغراض البناء بنسبة 25% من قيمة التمويلات الإسكانية، أما تمويلات الترميم فقد استفادت منها 1795 أسرة، وبلغت قيمتها 10.8 مليون دينار شكلت 26% من إجمالي تمويلات البنك الإسكانية في 2012

وأوضح الجلاهمة أن البنك نجح في تسهيل إجراءات صرف التمويلات، وتطوير الإجراءات والخدمات من خلال طاقم مهني ومدرب على التعامل مع العملاء، كما أتاح للمواطنين المستفيدين من الخدمات الإسكانية إمكانية إنهاء عدد من الإجراءات في محطة واحدة بعد أن افتتح مكتب التوفيق خلال العام الماضي.



الأشغال تنتهي من تطوير شوارع مجمعين في سترة

قال مدير إدارة مشاريع وصيانة الطرق بوزارة الأشغال المهندس رائد محمد الصلاح ان الوزارة انتهت من تطوير شوارع بوقوة للمجمعات 602 و 604 بكلفة إجمالية بلغت 214.872 ديناراً حيث تم ترسية المناقصة من قبل مجلس المناقصات والمزايدات على المقاول شركة حفريات التضامن. وأضاف ان وزارة الأشغال قامت بإنشاء طرق جديدة بطول 2.8 كيلومتر والتي من شأنها ربط 217 وحدة سكنية في المنطقة بشبكة الطرق وهو ما سيسهل حركة المواطنين والقاطنين بالمنطقة، ما سيسهم في رفع مستوى السلامة المرورية، حيث احتوت أعمال التطوير على إزالة الرصف القديم وطبقات الدفان القديمة لها واستبدالها بطبقات دفان جديدة ضمن المواصفات المتفق عليها وتركيب أنابيب أرضية للاستخدام المستقبلي للخدمات، كما تم إنشاء شبكة لتصريف مياه الأمطار، بالإضافة لإنشاء شبكة للإنارة وصرف الطرق الرئيسية بالإسفلت، فيما تم استخدام الطوب للطرق الداخلية والجانبية وعمل أرصفة منخفضة الارتفاع لمواقف السيارات». وأوضح مدير إدارة مشاريع وصيانة الطرق أن الوزارة تعمل على تطوير الطرق في مختلف قرى المملكة ضمن أجندة زمنية محددة لتحديث وتطوير القرى في مختلف محافظات المملكة، ويأتي ذلك بالتنسيق مع ممثلي المجالس البلدية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والقيمين من خلال تحديد الأولويات من احتياجات القرى.